



البنك المركزي الأردني

## أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آذار 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



## رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

## رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

## قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطمئناش مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

## المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

35

القطاع الخارجي

رابعاً



## الخلاصة التنفيذية

## الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. وبلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ما نسبته 3.2٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 7.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. أما معدل البطالة فقد ارتفع خلال عام 2013 ليصل إلى 12.6٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 12.2٪ خلال عام 2012.

## القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 415.2 مليون دولار (3.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,421.0 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 357.4 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,720.8 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 310.9 مليون دينار (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 18,628.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 701.4 مليون دينار (2.5٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,294.6 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 807.4 مليون دينار (3.8٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 106.0 مليون دينار (1.6٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 112.4 نقطة (5.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,178.2 نقطة.

## المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 1,307.2 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,824.0 مليون دينار خلال عام 2012. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 214.0 مليون دينار ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.7% من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليصل إلى 7,234.5 مليون دينار (30.3% من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 80.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013 مقابل 75.5% في نهاية عام 2012.

## القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 بنسبة 14.9% لتبلغ 476.3 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 17.4% لتبلغ 1,369.5 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 18.7% ليصل إلى 893.2 مليون دينار، وذلك مقارنة بالشهر المائل من العام السابق. وتشير البيانات الأولية للشهرين الأولين من عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 12.3% وارتفاع مدفوعاته بنسبة 12.7% بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.1%. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2013 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2% من GDP) خلال عام 2012، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 1,265.8 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة مع 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية كانون أول 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 21,222.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 18,887.6 مليون دينار في نهاية كانون أول 2012.



## أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

## الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 415.2 مليون دولار (3.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,421.0 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 357.4 مليون دينار (1.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,720.8 مليون دينار.
- انخفض رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 310.9 مليون دينار (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 18,628.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 701.4 مليون دينار (2.5٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 28,294.6 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة الودائع لدى البنوك المرخصة باستثناء ودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2014 مقارنة بالعام السابق. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2014 بمقدار 112.4 نقطة (5.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,178.2 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شباط 2014 بمقدار 0.8 مليار دينار (4.2٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 19.0 مليار دينار.

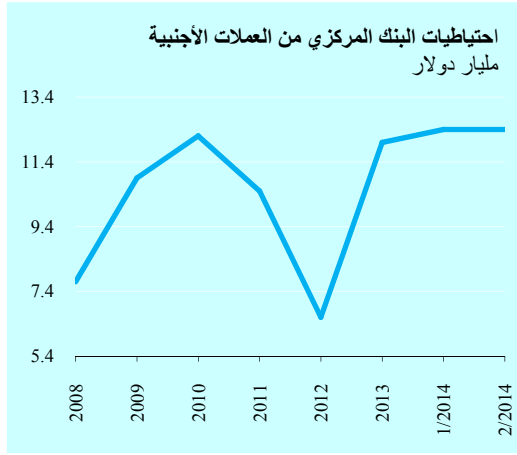
## أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية شباط			
2014	2013		2013
US\$ 12,421.0	US\$ 8,223.7	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 12,005.8
3.5٪	24.0٪		81.0٪
27,720.8	25,094.9	السيولة المحلية	27,363.4
1.3٪	0.6٪		9.7٪
18,628.8	17,878.5	التسهيلات الائتمانية	18,939.7
-1.6٪	0.3٪		6.2٪
16,588.7	15,412.9	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	16,569.1
0.1٪	0.2٪		7.8٪
28,294.6	25,399.5	إجمالي ودائع العملاء	27,593.2
2.5٪	1.7٪		10.5٪
21,810.4	18,288.8	ودائع بالدينار	21,003.0
3.8٪	3.3٪		18.6٪
6,484.2	7,110.7	ودائع بالعملة الأجنبية	6,590.2
-1.6٪	-2.0٪		-9.2٪
22,381.7	20,549.3	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	22,195.8
0.8٪	0.8٪		8.9٪
17,872.3	15,531.3	ودائع بالدينار	17,646.1
1.3٪	3.0٪		17.0٪
4,509.4	5,018.0	ودائع بالعملة الأجنبية	4,549.7
-0.9٪	-5.4٪		-14.2٪

\* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة  
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

### الاحتياطيات الأجنبية



ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شباط 2014 بمقدار 415.2 مليون دولار (3.5%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 12,421.0 مليون دولار وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية

مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.5 شهراً.

### السيولة المحلية (M2)

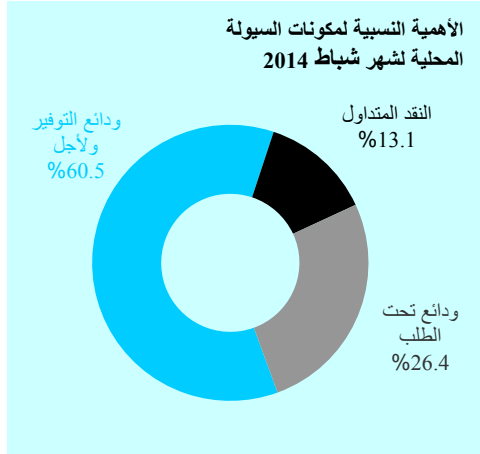
ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شباط 2014 بمقدار 357.4 مليون دينار (1.3%) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 27,720.8 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 149.8 مليون دينار (0.6%) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شباط

2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:

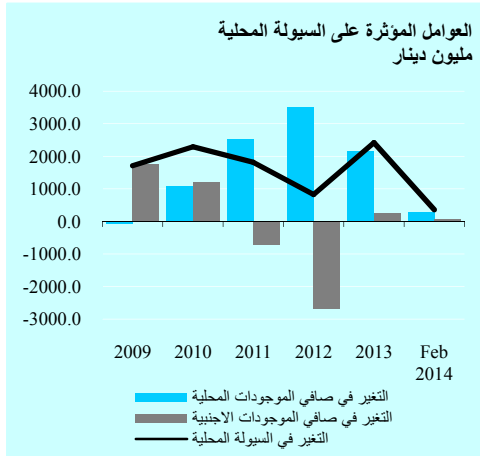
#### ● مكونات السيولة

- ارتفعت الودائع خلال شباط 2014 بمقدار 346.2 مليون دينار (1.5%) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 24,103.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 168.0 مليون دينار (0.8%) خلال الفترة المقابلة من عام 2013.



- ارتفع النقد المتداول في نهاية شباط 2014 بمقدار 11.2 مليون دينار (0.3%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 3,617.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 18.2 مليون دينار (0.6%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

#### العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2014 بمقدار 290.8 مليون دينار (1.4%) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 415.8 مليون دينار (2.3%) خلال الفترة المماثلة من عام

2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 655.7 مليون دينار (2.6%)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 364.9 مليون دينار (8.1%).

– ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شباط 2014 بمقدار 66.6 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض مقداره 266.0 مليون دينار (4.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد تأتي ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 328.7 مليون دينار (3.9٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 262.1 مليون دينار (16.8٪).

## العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية شباط			
2014	2013		2013
<b>6,990.0</b>	<b>6,399.5</b>	الموجودات الأجنبية (صافي)	<b>6,923.4</b>
8,816.1	6,461.5	البنك المركزي	8,487.4
-1,826.1	-62.0	البنوك المرخصة	-1,564.0
<b>20,730.8</b>	<b>18,695.4</b>	الموجودات المحلية (صافي)	<b>20,440.0</b>
-4,893.5	-2,890.1	البنك المركزي، منها:	-4,528.6
1,280.8	1,215.2	الديون على القطاع العام (صافي)	1,244.3
-6,194.9	-4,125.2	أخرى (صافي)	-5,793.5
25,624.3	21,585.5	البنوك المرخصة	24,968.6
9,818.9	8,815.1	الديون على القطاع العام (صافي)	9,714.8
17,228.3	15,987.7	الديون على القطاع الخاص	17,201.9
-1,422.9	-3,217.3	أخرى (صافي)	-1,948.1
<b>27,720.8</b>	<b>25,094.9</b>	السيولة المحلية (M2)	<b>27,363.4</b>
<b>3,617.8</b>	<b>3,196.8</b>	النقد المتداول	<b>3,606.6</b>
<b>24,103.0</b>	<b>21,898.1</b>	الودائع، منها:	<b>23,756.8</b>
4,620.8	5,147.4	بالعملات الأجنبية	4,635.2

◦ : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.  
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

## ■ هيكل أسعار الفائدة

### ■ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة			نسبة مئوية	
شباط				
2014	2013		2013	
4.25	5.00	إعادة الخصم	4.50	
4.00	4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	
3.25	4.00	نافذة الإيداع	3.50	
3.50	4.25	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.75	
3.50	4.25	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.75	

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

◆ قام البنك المركزي بتاريخ

2014/1/20 بتخفيض سعر الفائدة

على كافة أدوات سياسته النقدية

بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه

أصبحت أسعار الفائدة على أدوات

السياسة النقدية على النحو التالي:

● سعر إعادة الخصم: 4.25٪.

● سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء

لليلة واحدة: 4.00٪.

● سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.25٪.

● سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع 3.50٪، ولأجل شهر 3.50٪.

◆ ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان

لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

### ■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

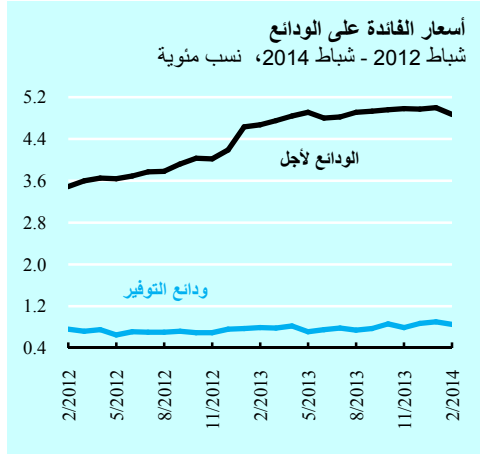
#### ◆ أسعار الفائدة على الودائع:

● الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية

شباط 2014 بمقدار 13 نقطة أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ

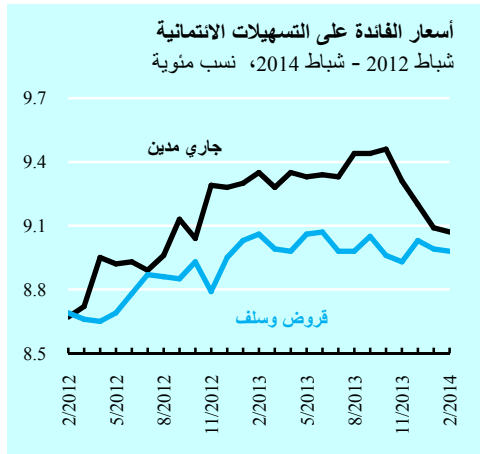
4.87٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 10 نقاط

أساس.



● ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.85%، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار نقطتي أساس.

● ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.52%، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 14 نقطة أساس.



#### ◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.07%، لينخفض بذلك عن

مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 13 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)				
التغيير/ نقطة أساس	شباط			2013
	2014	2013		
السودائع				
14	0.52	0.49	تحت الطلب	0.38
-2	0.85	0.79	توفير	0.87
-10	4.87	4.67	لأجل	4.97
التسهيلات الائتمانية				
-63	9.50	10.25	كمبيالات واسناد مخصومة	10.13
-5	8.98	9.06	قروض وسلف	9.03
-13	9.07	9.35	جاري مدين	9.20
-6	8.79	8.87	الإقراض لأفضل العملاء	8.85

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

● الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.50٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 63 نقطة أساس.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.98٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 5 نقاط أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر شباط 2014 ما نسبته 8.79٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 6 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر شباط 2014 بمقدار 5 نقاط أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 411 نقطة أساس.

#### التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

■ بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر شباط 2014 ما مقداره 18,628.8 مليون دينار، منخفضاً بما مقداره 310.9 مليون دينار



(1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 48.7 مليون دينار (0.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال شهر شباط من عام 2014، يلاحظ بأن الانخفاض في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 385.2 مليون دينار (9.8٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 89.8 مليون دينار (4.1٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 68.0 مليون دينار (2.6٪). وبالمقابل، ارتفعت التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 140.0 مليون دينار (3.4٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 106.3 مليون دينار (2.6٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

■ أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2014، فقد تركز الانخفاض في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 322.9 مليون دينار (39.5٪)، وللمؤسسات العامة بمقدار 8.6 مليون دينار (2.7٪)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 0.3 مليون دينار (3.2٪)، في حين ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 19.6 مليون دينار (0.1٪)، والحكومة المركزية بمقدار 1.2 مليون دينار، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

### □ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شباط من عام 2014 ما مقداره 28,294.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 701.4 مليون دينار (2.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 429.9 مليون دينار (1.7٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2014 نتيجة لارتفاع كل من وداائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 296.1 مليون

دينار (14.8٪)، وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 185.9 مليون دينار (0.8٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 163.5 مليون دينار (5.3٪)، والودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 55.9 مليون دينار (20.1٪).

وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 807.4 مليون دينار (3.8٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 106.0 مليون دينار (1.6٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

#### بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال الشهر الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

#### حجم التداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2014 بمقدار 76.4 مليون دينار (24.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 233.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 9.3 مليون دينار (4.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأوليين من عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 543.9 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 125.4 مليون دينار (30.0٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2013.

#### عدد الأسهم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2014 بواقع 106.2 مليون سهم (32.2٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 224.1 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 65.8 مليون سهم (30.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الشهرين الأوليين من عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 554.4 مليون سهم، بالمقارنة مع 495.6 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق.

## ■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

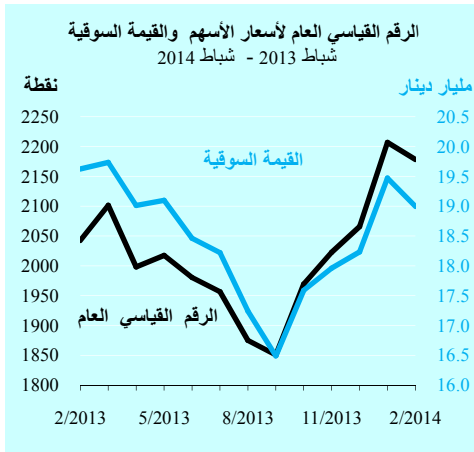
الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع		
شباط		
2014	2013	2013
2,178.2	2,042.4	الرقم القياسي العام 2,065.8
3,035.3	2,507.0	القطاع المالي 2,703.9
1,874.1	2,211.1	قطاع الصناعة 1,964.9
1,632.9	1,685.7	قطاع الخدمات 1,664.8

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2014 انخفاضاً قدره 28.8 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,178.2 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 3.3 نقطة (0.2٪) خلال نفس الشهر

من عام 2013. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 112.4 نقطة (5.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 84.8 نقطة (4.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 331.4 نقطة (12.3٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 90.8 نقطة (4.6٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 31.9 نقطة (1.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

## ■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2014 ما مقداره 19.0 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.5 مليار دينار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.2 مليار دينار

(1.0%) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2014، فقد ارتفعت القيمة السوقية بما يقارب 0.8 مليار دينار (4.2%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.5 مليار دينار (2.5%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

#### ■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2014 تدفقاً للخارج بلغ 15.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 4.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2014 ما قيمته 47.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 62.4 مليون دينار. أما خلال الشهرين

#### مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

شباط		2013		2013
2014	2013			
233.7	213.9	حجم التداول	3,027.3	
11.7	10.7	معدل التداول اليومي	12.4	
18,994.9	19,622.5	القيمة السوقية	18,233.5	
224.1	280.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	2,705.8	
-15	4.2	صافي استثمار غير الأردنيين	146.9	
47.3	28.8	شراء	939.5	
62.4	24.6	بيع	792.6	

المصدر: بورصة عمان.

الأوليين من عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 19.1 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 11.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

## ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

## الخلاصة

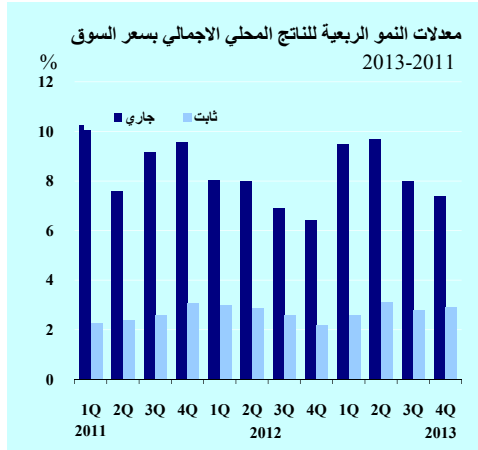
- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2013 بنسبة 2.9٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2٪ خلال نفس الربع من عام 2012. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 7.4٪ خلال الربع الرابع من عام 2013 مقابل نمو نسبته 6.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2013 نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 8.6٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 7.3٪ خلال عام 2012.
- انخفض التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهرين الأولين من عام 2014 إلى 3.2٪ مقابل 7.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2013 إلى 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث)، وذلك مقابل 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.8٪.

## تطورات GDP خلال عام 2013

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2013 بنسبة 2.8٪، مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال عام 2012. ويأتي ذلك انعكاساً لتداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة سجل نمواً نسبته 2.8٪ خلال عام 2013 مقابل نمو نسبته 2.5٪ خلال عام 2012. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 8.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.3٪ خلال عام 2012. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013-2011 نسب مئوية					
العام كاملاً	الربيع الرابع	الربيع الثالث	الربيع الثاني	الربيع الأول	
<b>2011</b>					
					GDP بالأسعار الثابتة
2.6	3.1	2.6	2.4	2.3	
					GDP بالأسعار الجارية
9.1	9.6	9.1	7.6	10.3	
<b>2012</b>					
					GDP بالأسعار الثابتة
2.7	2.2	2.6	2.9	3.0	
					GDP بالأسعار الجارية
7.3	6.4	6.9	8.0	8.0	
<b>2013</b>					
					GDP بالأسعار الثابتة
2.8	2.9	2.8	3.1	2.6	
					GDP بالأسعار الجارية
8.6	7.4	8.0	9.7	9.5	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 5.6٪ خلال عام 2013 مقابل 4.5٪ خلال عام 2012.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2013 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.8 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.6 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.7% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2013.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، 2012-2013، نسبة مئوية		
2013	2012	
-3.5	-9.4	الزراعة
-10.9	-17.1	الصناعات الاستخراجية
1.9	2.3	الصناعات التحويلية
0.8	6.6	الكهرباء والمياه
8.7	-1.0	الإنشاءات
3.2	6.8	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
4.0	4.1	النقل والتخزين والاتصالات
4.0	5.2	خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
5.7	5.9	خدمات اجتماعية وشخصية
2.4	3.0	منتجات الخدمات الحكومية
6.3	3.0	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح
0.1	0.5	الخدمات المنزلية
2.8	2.7	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2013 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجل قطاع الإنشاءات نمواً بوتيرة متسارعة، إذ نما بنسبة 8.7% مقابل تراجع نسبته 1.0% خلال عام 2012. في حين شهد قطاعي "الصناعات الاستخراجية"، والزراعة تراجعاً في أدائهما بنسبة 10.9% و3.5%، على الترتيب. فيما شهدت القطاعات الأخرى تباطؤاً في أدائها.

## المؤشرات القطاعية الجزئية

- شهد الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 1.1٪ خلال الشهر الأول من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.6٪ خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
- ◆ تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 2.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 0.8٪ خلال نفس الشهر من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات الغذائية والمشروبات" (11.9٪)، وصنع المنسوجات (14.6٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها "الاسمنت والجير والجبس" (39.1٪)، و"المنتجات النفطية المكررة" (29.1٪) من جهة أخرى.
- ◆ نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 4.4٪ بالمقارنة مع تراجع كبير نسبته 32.1٪ خلال نفس الشهر من عام 2013، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 5.8٪ والبوتاس بنسبة 2.8٪.
- ◆ نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 9.8٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 16.3٪ خلال نفس الشهر من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
- نمو عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 5.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 2.9٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 11.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة وبنسبة 1.4٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 22.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع المساحات المرخصة للبناء بنسبة 28.5٪ خلال الشهر الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 9.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 0.8٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 7.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.



## معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية<sup>٥</sup>

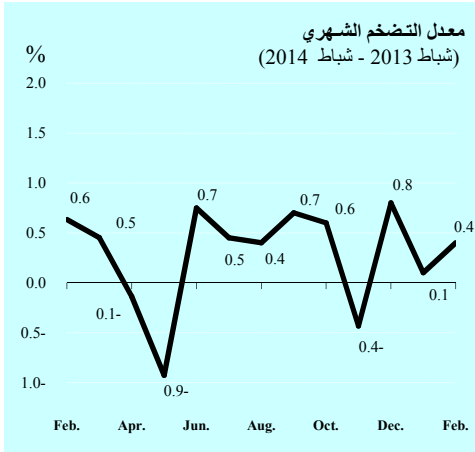
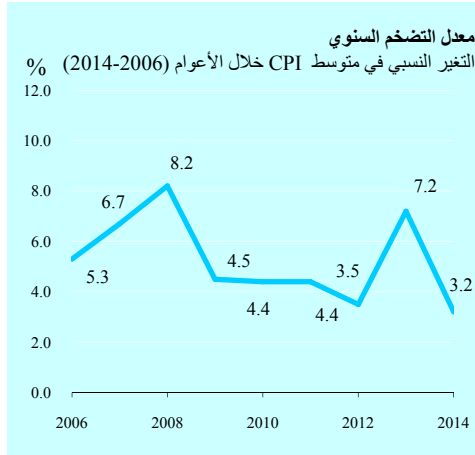
2014	الفترة المتاحة	2013	المؤشر	2013
-28.5	كانون ثاني	9.7	المساحات المرخصة للبناء	-2.0
-1.1		-3.6	الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي	1.6
-2.5		0.8	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	3.3
-11.9		13.8	المنتجات الغذائية والمشروبات	5.0
-14.6		30.3	المنسوجات	-4.2
29.1		-61.3	المنتجات النفطية المكررة	-10.8
24.0		-47.5	الحديد والصلب	-13.8
39.1		-35.4	الإسمنت والجير والجبس	-17.7
4.1		24.6	المنتجات الكيماوية	14.2
4.4		-32.1	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	-11.5
5.8		-26.3	الفوسفات	-17.4
2.8		-36.6	البوتاس	-5.2
9.8		-16.3	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-4.5
1.4		كانون ثاني-شباط	-22.9	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة
-0.8	-7.4		عدد المغادرين	-13.5
5.3	-4.9		عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-3.7
-2.9	11.3		الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-9.5

٥: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- الملكية الأردنية.

## □ الأسعار



بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ما نسبته 3.2% بالمقارنة مع 7.2% خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهرين الأولين من العام الحالي بالارتفاع الحاد في أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها الخضروات والايجازات مدفوعةً بزيادة الطلب المحلي الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين الى المملكة، والملابس في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013، الى جانب بند التعليم متأثراً بزيادة أقساط المدارس الخاصة في أعقاب تحرير أسعار المشتقات النفطية. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 2.3

نقطة مئوية مقابل 1.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

كما نما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2014) بنسبة 0.4%، وذلك محصلة لنمو أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها، "اللحوم والدواجن"، "التبغ والسجائر" والفواكه إلى جانب بند "العناية الشخصية".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 3.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2014. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند الخضروات (15.6٪)، والفواكه (10.6٪)، إلى جانب ارتفاع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 7.6٪ وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من بداية شباط 2014. فيما تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "اللحوم والدواجن" (1.1٪) و"الزيوت والدهون" (0.9٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2014. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 7.0٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من منتصف أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 6.4٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2014. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.7٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وينسب متفاوتة تراوحت بين 3.6٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و0.03٪ لبند "الوقود والإنارة".
- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.6٪ خلال نفس الفترة من عام

2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهرين الأولين من عام 2014. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند التعليم ونسبة 5.7٪، وذلك في ضوء زيادة أقساط المدارس الخاصة التي أعقبت قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الطبية" (5.3٪)، والنقل (2.2٪).

### التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الرابع من عام 2013 ليصل إلى 11.0٪ (9.5٪ للذكور و 18.7٪ للإناث) وذلك مقابل 12.5٪ (10.8٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012.
- وعليه، ارتفع معدل البطالة خلال عام 2013 ليصل إلى 12.6٪ (10.6٪ للذكور و 22.2٪ للإناث) وذلك مقابل 12.2٪ (10.4٪ للذكور و 19.9٪ للإناث) خلال عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.8٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.1٪ (60.4٪ للذكور و 13.2٪ للإناث) خلال عام 2013، بالمقارنة مع 38.0٪ (61.3٪ للذكور و 14.1٪ للإناث) خلال عام 2012.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.4٪ خلال عام 2013، وذلك مقابل 33.4٪ خلال عام 2012. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.2٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.7٪)، ثم التعليم (12.1٪) والصناعة التحويلية (9.9٪)، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

## ثالثاً: المالية العامة

## الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,307.2 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,824.0 مليون دينار خلال عام 2012. وفي حال استثناء المنح الخارجية (639.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,946.3 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 2,151.3 مليون دينار خلال عام 2012.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 214.0 مليون دينار ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.7% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليبلغ 7,234.5 مليون دينار (30.3% من GDP).
- وعلية، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) في نهاية عام 2013 مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5% من GDP) في نهاية عام 2012.

## أداء الموازنة العامة خلال عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق: -

## الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2013 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2012 بمقدار 107.8 مليون دينار أو ما نسبته 20.0% لتصل إلى 646.6 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال عام 2013 مقارنة مع عام 2012 بمقدار 703.9 مليون دينار أو ما نسبته 13.9% لتصل إلى 5,758.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 392.2 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 311.8 مليون دينار.

## أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال عام 2013:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون ثاني – كانون أول		معدل النمو	كانون أول		
	2013	2012		2013	2012	
13.9	5,758.2	5,054.3	20.0	646.6	538.8	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8.3	5,119.1	4,726.9	90.5	586.9	308.1	الإيرادات المحلية، منها:
9.0	3,652.4	3,351.4	65.2	355.1	215.0	الإيرادات الضريبية، منها:
11.4	2,532.9	2,274.7	86.3	297.3	159.6	ضريبة المبيعات
6.9	1,444.6	1,351.2	154.2	229.8	90.4	الإيرادات الأخرى
95.3	639.1	327.3	-74.1	59.7	230.7	المنح الخارجية
2.7	7,065.4	6,878.2	-8.8	853.0	935.3	إجمالي الإنفاق، منها:
50.3	1,015.0	675.4	86.1	303.1	162.9	النفقات الرأسمالية
-	-1,307.2	-1,824.0	-	-206.4	-396.5	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

## ◆ الإيرادات المحلية

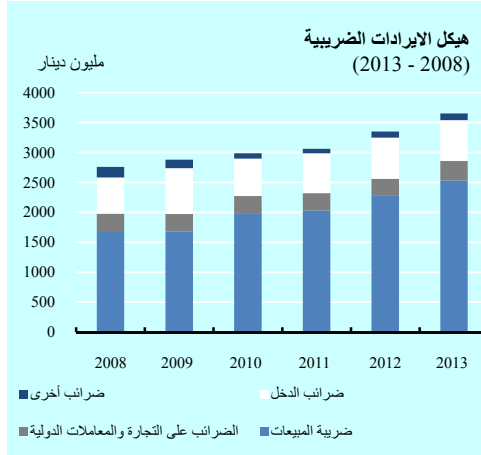
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال عام 2013 بمقدار 392.2 مليون دينار أو ما نسبته

8.3% مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 5,119.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة

لارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 301.0 مليون دينار و93.4 مليون

دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.2 مليون دينار.

## • الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال عام 2013 بمقدار 301.0 مليون دينار أو ما نسبته 9.0% مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 3,652.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 71.3% من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة

العامة على مبيعات السلع والخدمات. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 258.2 مليون دينار لتبلغ 2,532.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 69.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 192.3 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 109.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 39.5 مليون دينار، بينما انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 83.0 مليون دينار.
- انخفضت الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 6.4 مليون دينار أو ما نسبته 0.9% لتصل إلى 681.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 18.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 6.5 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.1 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 550.0 مليون دينار (منها 228.0 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 39.3 مليون دينار أو ما نسبته 13.8% لتبلغ 324.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 9.9 مليون دينار أو ما نسبته 9.6% لتصل إلى 112.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

#### ● الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال عام 2013 بمقدار 93.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.9% لتصل إلى 1,444.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلته إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 109.7 مليون دينار لتبلغ 792.1 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلته الإيرادات المختلفة بمقدار 23.7 مليون دينار لتبلغ 358.7 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلته إيرادات دخل الملكية بمقدار 40.0 مليون دينار لتبلغ 293.8 مليون دينار (منها 262.5 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

#### ● الاقتطاعات التقاعدية

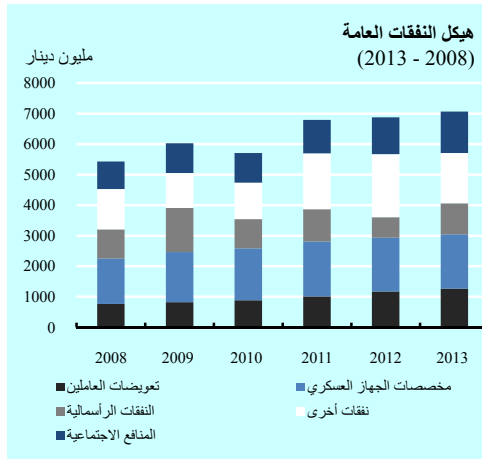
انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال عام 2013 بمقدار 2.2 مليون دينار لتبلغ 22.1 مليون دينار.



## ◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال عام 2013 بمقدار 311.8 مليون دينار، لتبلغ 639.1 مليون دينار، هذا وقد تضمنت قيمة المنح المشار إليها منح إضافية من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 354 مليون دينار (أي ما يعادل 500 مليون دولار)، بالإضافة إلى المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي.

## ■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر كانون أول من عام 2013 انخفاضاً مقداره 82.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.8% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 853.0 مليون دينار. بينما شهدت النفقات العامة خلال عام 2013 ارتفاعاً مقداره 187.2 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% لتبلغ 7,065.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع محصلة لارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 50.3% وانخفاض النفقات الجارية بنسبة 2.5%.

## ◆ النفقات الجارية

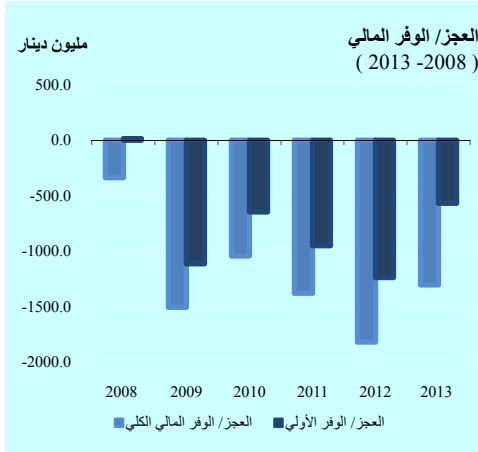
انخفضت النفقات الجارية خلال عام 2013 بمقدار 152.4 مليون دينار أو ما نسبته 2.5% لتصل إلى 6,050.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض بند دعم السلع بمقدار 637.7 مليون دينار ليبلغ 255.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 4.2% من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013. في حين ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 21.9 مليون دينار لتبلغ 1,778.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 29.4% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 151.5 مليون دينار ليصل إلى

1,357.9 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.4% من إجمالي النفقات الجارية وذلك بسبب تضمين شبكة الأمان الاجتماعي لمخصصات الدعم النقدي المباشر. كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 90.6 مليون دينار لتبلغ 1,267.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 20.9% من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفع بند فوائد الدين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 153.6 مليون دينار ليصل إلى 736.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.2% من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 34.8 مليون دينار ليبلغ 270.3 مليون دينار ليشكل ما نسبته 4.5% من إجمالي النفقات الجارية.

#### ◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال عام 2013 ارتفاعاً مقداره 339.6 مليون دينار، أو ما نسبته 50.3%، مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 1,015.0 مليون دينار.

#### ■ الوفرة/العجز المالي

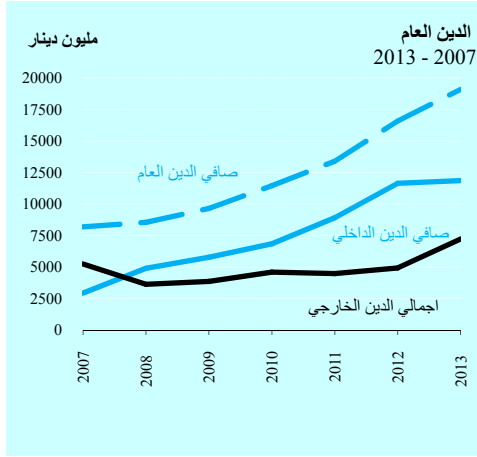


◆ سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2013 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 1,307.2 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,824.0 مليون دينار خلال عام 2012.

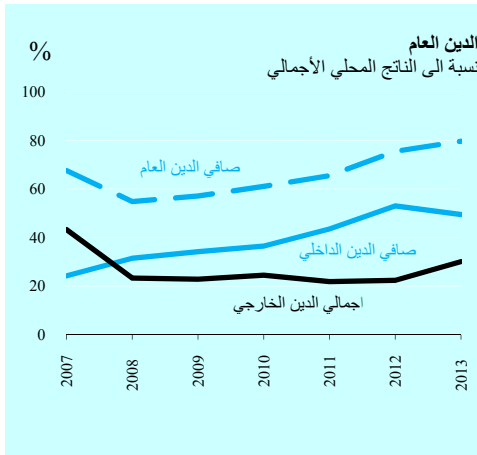
◆ سجّلت الموازنة العامة خلال عام 2013 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات القوائد على الدين العام من إجمالي

النفقات العامة، بلغ 570.7 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 1,241.1 مليون دينار عام 2012.

## الدين العام



ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية عام 2013 بمقدار 214.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 11,862.0 مليون دينار (49.7% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 762.0 مليون دينار ليبلغ 13,440.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2012 بمقدار 548.0 مليون دينار لتبلغ 1,577.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل



أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,226.0 مليون دينار ليصل إلى 10,868.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار لتصل إلى 672.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات

المستقلة فقد انخفض بمقدار 308.0 مليون دينار ليصل إلى 869.0 مليون دينار في نهاية عام 2013 ، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 65.0 مليون دينار ليصل إلى 1,014.0 مليون دينار.

■ ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية عام 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 2,302.1 مليون دينار ليبلغ 7,234.5 مليون دينار (30.3% من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإصدار سندات دولارية في السوق المحلي خلال شهري شباط وآب من عام 2013، وبقيمة إجمالية بلغت 815 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150.0 مليون دولار) حيث بلغ الإصدار الأول ما قيمته 354 مليون دينار (500 مليون دولار)، في حين بلغ الإصدار الثاني ما قيمته 461 مليون دينار (650 مليون دولار)، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت 886 مليون دينار (أي ما يعادل 1.25 مليار دولار)، علاوة على استلام الدفعة الثانية والثالثة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة إجمالية 457 مليون دينار (أي ما يعادل 387 مليون دولار أمريكي للدفعة الثانية و258 مليون دولار للدفعة الثالثة). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 54.4% من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 7.2%، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 9.2%، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 12.2%.

■ ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية عام 2013 بمقدار 2,516.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 19,096.5 مليون دينار (80.0% من GDP) مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5% من GDP) في نهاية عام 2012. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج ارتفاعاً بلغ مقداره 4.5 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2012.

■ بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال عام 2013 ما مقداره 598.9 مليون دينار (منها 129.8 مليون دينار فوائد) مقابل 558.1 مليون دينار (منها 120.5 مليون دينار فوائد) خلال عام 2012.

## الإجراءات المالية والسعرية

■ تخفيض أسعار العديد من المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر البنزين الخالي من الرصاص وكذلك الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو	2014		السعر/ الوحدة	المادة
	نيسان	آذار		
0.0	835	835	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
0.0	1,015	1,015	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-1.5	670	680	فلس/لتر	السولار
-1.5	670	680	فلس/لتر	السولار/ للكهرباء
-1.5	670	680	فلس/لتر	الكاز
0.0	10	10	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-1.7	468.6	476.9	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
-1.7	468.6	476.9	دينار/طن	زيت الوقود/ للكهرباء
2.0	489.3	479.7	دينار/طن	زيت الوقود للبواخر
-2.0	599	611	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للشركات المحلية
-1.9	604	616	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-1.9	619	631	فلس/لتر	زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة
-1.7	502	510.9	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2014/4/1

■ قرر مجلس الوزراء تعديل أسس صرف الدعم النقدي للأسر الأردنية بحيث يتم صرف الدعم للأسر التي يقل إجمالي الدخل السنوي لأرباب الأسر بما في ذلك العلاوات الإضافية والمكافآت خلال عام 2013 عن 10,000 دينار ولا يمتلك أفرادها أكثر من 3 مركبات، ولا يمتلك أفرادها ثروة صافية حسب القيمة التخمينية للأراضي والعقارات وحصص وأسهم في الشركات بالإضافة إلى أرصدة بنكية تزيد قيمتها عن 250,000 دينار (شباط 2014).

- أقر مجلس الوزراء النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2014 ويقراً مع النظام رقم (80) لسنة 2000 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وقد شملت التعديلات رفع الضريبة الخاصة على مجموعة من السلع الكمالية أهمها، الجعة والمشروبات الكحولية والمكسرات والتبغ بنسب متفاوتة (شباط 2014).
- قررت الحكومة مضاعفة رسوم تأشيرات الدخول الفردية إلى أرضي المملكة اعتباراً من الأول من شهر نيسان، وذلك على التأشيرات العادية والالكترونية (نيسان 2014).
- قرر مجلس الوزراء إلغاء إخضاع خدمة الحوالات المالية لخارج المملكة والمقدمة للأشخاص الطبيعيين للضريبة العامة على المبيعات (نيسان 2014).

### □ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية مساعدات أمريكية بقيمة 140 مليون دولار مدتها خمس سنوات لدعم سيادة القانون وإشراك المواطنين ومشاركتهم والمجتمع المدني في جميع أنحاء المملكة (كانون ثاني 2014).
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 40 مليون يورو (حوالي 54.4 مليون دولار أمريكي)، منها 30 مليون يورو لدعم قطاع التعليم و 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم خدمات الصرف الصحي في المجتمعات الأردنية المستضيفة للاجئين السوريين (كانون ثاني 2014).
- التوقيع على اتفاقية مساعدات إضافية مع الحكومة الألمانية للأردن بقيمة 25 مليون يورو (حوالي 34 مليون دولار)، منها 15 مليون يورو لدعم قطاع المياه و 10 مليون يورو للمساعدة في مواجهة أعباء استضافة اللاجئين السوريين (شباط 2014).

■ التوقيع على اتفاقية قرض ميسر ومذكرة تفاهم للمساعدة المالية على المستوى الكلي بين الأردن والاتحاد الأوروبي، يقدم الاتحاد الأوروبي قرض بقيمة 180 مليون يورو، وذلك لتمكين المملكة من تجاوز آثار الأزمات الاقتصادية ومواجهة التحديات والصعوبات الاقتصادية والمالية وأيضاً التغلب على الآثار الناجمة عن الأوضاع في المنطقة وأبرزها الأزمة السورية (آذار 2014).

## رابعاً: القطاع الخارجي

## الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 بنسبة 14.9% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 476.3 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 بنسبة 17.4% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,369.5 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 18.7% مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 893.2 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بمقدار 12.3%، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 12.7%.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بنسبة 4.1% ليبلغ 390.0 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0% من GDP) خلال عام 2013 مقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2% من GDP) خلال عام 2012.



- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 1,265.8 مليون دينار خلال عام 2013 مقارنة بحوالي 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية كانون أول من عام 2013 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 2,335.3 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2012 ليصل إلى 21,222.9 مليون دينار.

### التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 67.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 202.6 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 270.1 مليون دينار ليبليغ 1,777.1 مليون دينار مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014 مليون دينار				أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون ثاني				كانون ثاني			
معدل النمو (%)	2014	2013		معدل النمو (%)	2014	2013	
الصادرات الوطنية				معدل النمو (%)			
			الولايات المتحدة الأمريكية	2014/2013	القيمة	2013/2012	القيمة
3.2	71.1	68.9	العراق	17.9	1,777.1	-8.5	1,507.0
12.5	61.9	55.0	السعودية	14.9	476.3	-5.5	414.5
31.6	51.2	38.9	أثيوبيا	19.8	407.6	-7.8	340.1
-	30.2	0.2	الهند	-7.7	68.7	6.7	74.4
-39.7	20.7	34.3	سوريا	17.4	1369.5	-8.7	1,166.9
5.8	18.2	17.2	الصين	18.7	-893.2	-10.4	-752.4
-	11.5	0.2	المستوردات	المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			
-6.7	263.1	281.9	السعودية				
21.3	143.7	118.5	الصين				
328.9	138.1	32.2	الهند				
3.0	75.0	72.8	الولايات المتحدة الأمريكية				
42.9	72.9	51.0	ألمانيا				
102.3	62.3	30.8	الإمارات				
519.6	57.0	9.2	روسيا				
135.4	56.5	24.0	تركيا				

## ■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 14.9% لتصل إلى 476.3 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 5.5% خلال الشهر المماثل من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 67.5 مليون دينار أو ما نسبته 19.8% لتصل إلى 407.6 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 5.7 مليون دينار أو ما نسبته 7.7% لتصل إلى 68.7 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون ثاني من عامي 2013 و2014، مليون دينار

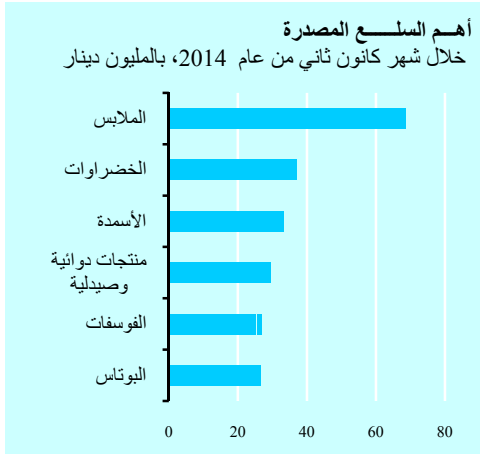
معدل النمو (%)	2014	2013	
19.8	407.6	340.1	إجمالي الصادرات الوطنية
2.2	68.6	67.1	الملابس
-0.3	62.7	62.9	الولايات المتحدة الأمريكية
25.7	37.2	29.6	الخضروات
-4.5	12.7	13.3	سوريا
155.6	4.6	1.8	العراق
31.3	4.2	3.2	الإمارات
484.2	33.3	5.7	الأسمدة
-	30.0	0.0	أثيوبيا
250.0	0.7	0.2	مصر
-12.5	0.7	0.8	العراق
-6.9	29.6	31.8	منتجات دوائية وصيدلية
36.1	8.3	6.1	السعودية
79.2	4.3	2.4	العراق
129.4	3.9	1.7	ليبيا
13.3	3.4	3.0	الجزائر
14.0	26.8	23.5	الفوسفات
-37.4	14.7	23.5	الهند
-	7.3	0.0	أندونيسيا
-	2.5	0.0	اليابان
-22.4	26.6	34.3	البوتاس
-	10.6	0.0	الصين
-	2.4	0.0	بلجيكا
-	2.2	0.0	جنوب إفريقيا
-	1.8	0.0	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

## ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

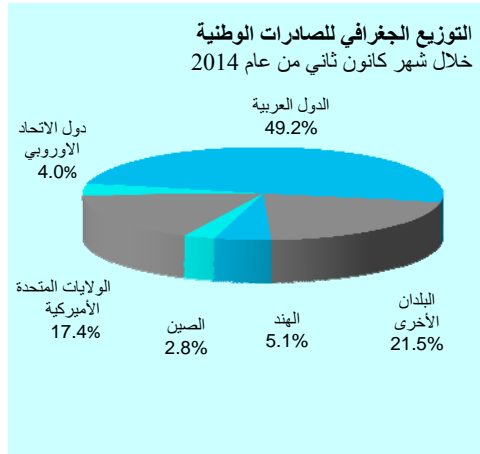
الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 2.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، لتصل إلى 29.6 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 68.3%. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق وليبيا والجزائر على ما نسبته 67.2% من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.



- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 7.7 مليون دينار (22.4٪) لتصل إلى 26.6 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 41.2٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وبلجيكا وجنوب إفريقيا وإيطاليا على ما نسبته 63.9٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من الخضراوات بمقدار 7.6 مليون دينار (25.7٪) لتصل إلى 37.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 25.1٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 57.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.



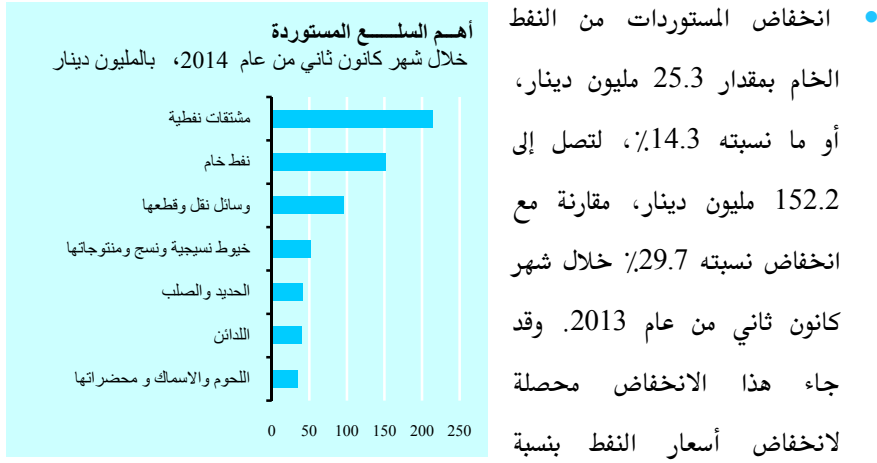
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 3.3 مليون دينار (14.0٪) لتصل إلى 26.8 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 50.0٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 41.0٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 19.2٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 55.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والأسمدة والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والبوتاس خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 على ما نسبته 54.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.5٪ خلال عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والسعودية وأثيوبيا والهند وسوريا والصين على ما نسبته 65.0٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 مقابل 63.1٪ خلال الشهر المقابل من عام 2013.

#### ■ المستوردات السلعية

- سجّلت مستوردات المملكة خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 202.6 مليون دينار، أو ما نسبته 17.4٪، لتبلغ 1,369.5 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 8.7٪ خلال ذات الشهر من عام 2013.

- ◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2013، يلاحظ ما يلي:



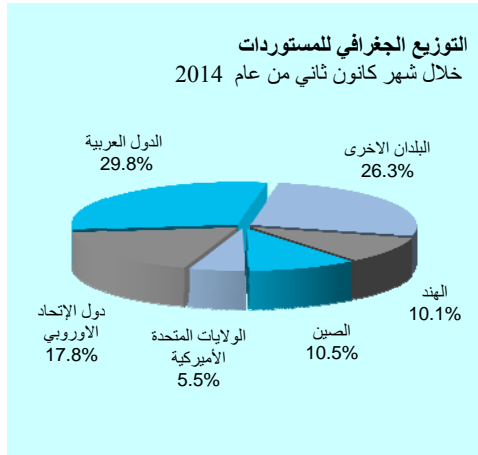
- 0.9٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 13.5٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني من عامي 2013 و2014، مليون دينار

معدل النمو (%)	2014	2013	
17.4	1369.5	1166.9	إجمالي المستوردات
293.2	214.7	54.6	مشتقات نفطية
-	108.1	0.0	الهند
-	47.7	0.0	روسيا
-	32.7	0.6	الإمارات
-14.3	152.2	177.5	النفط الخام
-1.8	152.2	155.0	السعودية
60.9	95.6	59.4	وسائل النقل وقطعها
135.4	22.6	9.6	اليابان
29.0	20.0	15.5	كوريا الجنوبية
81.9	19.1	10.5	الولايات المتحدة الأمريكية
39.1	51.6	37.1	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
58.8	24.3	15.3	الصين
26.9	9.9	7.8	تايوان
-	2.9	0.3	الإمارات
17.2	39.5	33.7	اللداين
6.4	18.2	17.1	السعودية
16.7	4.2	3.6	الصين
120.0	2.2	1.0	تايوان
13.4	34.7	30.6	اللحوم والاسماك ومحضراتها
34.2	10.6	7.9	البرازيل
33.3	6.4	4.8	استراليا
40.6	4.5	3.2	الهند
-9.1	40.8	44.9	الحديد والصلب
38.1	13.4	9.7	أوكرانيا
-28.1	6.9	9.6	الصين
104.5	4.5	2.2	السعودية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 160.1 مليون دينار، أو ما نسبته 293.2٪، لتصل إلى 214.7 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 67.3٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وتعد كل من الهند وروسيا والإمارات الأسواق الرئيسية لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 36.2 مليون دينار، أو ما نسبته 60.9٪، لتصل إلى 95.6 مليون دينار مقابل انخفاض بلغت نسبته 15.1٪ خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. حيث شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 64.5٪.



- ارتفاع مستوردات المملكة من خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها بمقدار 14.5 مليون دينار، أو ما نسبته 39.1%، لتصل إلى 51.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض بلغت نسبته 6.1% خلال شهر كانون ثاني من عام 2013. وقد

استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان والإمارات على ما نسبته 71.9% من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"اللداثن" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 45.9% من إجمالي المستوردات خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 مقابل 37.5% خلال ذات الشهر من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وروسيا وتركيا خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 على ما نسبته 63.4% من إجمالي المستوردات مقابل 53.2% خلال الشهر المقابل من عام 2013.

#### المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 انخفاضاً مقداره 5.7 مليون دينار أو ما نسبته 7.7% مقارنة بشهر كانون ثاني من عام 2013 لتبلغ 68.7 مليون دينار.

## ■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون ثاني من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 140.8 مليون دينار، أي بنسبة 18.7% مقارنة بالشهر المقابل من عام 2013 ليصل إلى 893.2 مليون دينار.

## □ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهرين الأولين من عام 2014 بنسبة (4.1%) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 لتبلغ 390.0 مليون دينار.

## □ السفر

## ■ مقبوضات

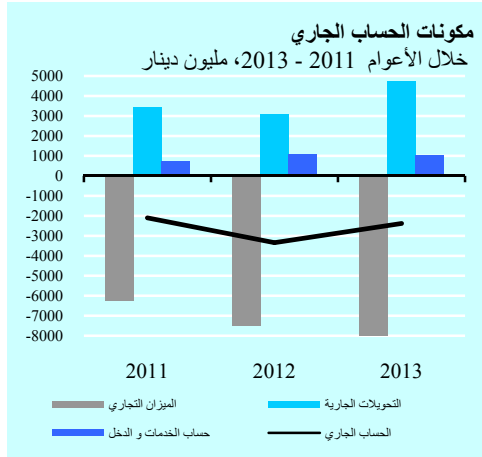
شهدت مقبوضات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 50.9 مليون دينار (12.3%) مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 465.8 مليون دينار.

## ■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 15.2 مليون دينار (12.7%) لتصل إلى 135.3 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013.

## □ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012 إلى ما يلي :-



تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,384.6 مليون دينار (10.0% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 3,345.3 مليون دينار (15.2% من GDP) خلال عام 2012. وقد جاء ذلك محصلة للآتي :-

♦ ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 657.0 مليون دينار (8.8%) ليصل إلى 8,143.6 مليون دينار.

♦ انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات بمقدار 66.6 مليون دينار ليبلغ 1,265.7 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العجز المسجل في كل من صافي بند النقل والخدمات الأخرى ليصل إلى 881.6 مليون دينار و162.7 مليون دينار على التوالي. إضافة إلى تسجيل كل من صافي بند السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 2154.7 مليون دينار و155.3 مليون دينار على التوالي.

♦ تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 240.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 275.9 مليون دينار خلال عام 2012، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 460.7 مليون دينار وارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 220.3 مليون دينار.

♦ ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 1,648.8 مليون دينار ليصل إلى 4,733.7 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2013 بمقدار 571.9 مليون دينار ليبلغ نحو 1,620.0 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 1,076.9 مليون دينار ليصل إلى 3,113.7 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 4.4% خلال عام 2013 لتصل إلى 2,327.7 مليون دينار.



- أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2013، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 2,052.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 3,693.6 مليون دينار خلال عام 2012. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:
- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 1,265.8 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,059.3 مليون دينار خلال عام 2012.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 1,133.6 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 206.5 مليون دينار خلال عام 2012.
- ◆ تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 3,365.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 100.4 مليون دينار خلال عام 2012.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3,713.5 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 2,325.6 مليون دينار خلال عام 2012.

### □ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2013 التزاماً نحو الخارج بلغ 21,222.9 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 18,887.6 مليون دينار في نهاية عام 2012، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 2,965.6 مليون دينار ليصل إلى 17,483.5 مليون دينار، ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 3,541.1 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2013 بالمقارنة مع نهاية عام 2012 بمقدار 5,300.9 مليون دينار ليصل إلى 38,706.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:
  - ◆ ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,276.9 مليون دينار ليبلغ 18,934.2 مليون دينار.
  - ◆ ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,380.8 مليون دينار ليبلغ 4,206.0 مليون دينار. وذلك نتيجة قيام الحكومة بإصدار لسندات اليورور بوندز بقيمة 886.3 مليون دينار.
  - ◆ ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 1,731.4 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 734.0 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 997.4 مليون دينار) لتبلغ 8,226.2 مليون دينار.
  - ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 239.7 مليون دينار ليبلغ 1,019.1 مليون دينار.
  - ◆ ارتفاع الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 782.2 مليون دينار ليبلغ 5,965.6 مليون دينار (استخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي).